مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٨٦

الخميس، ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد ليشارتس
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيدة باليسي
	بولندا	السيد شميلفسكي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد البناي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هايد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هنتر

جدول الأعمال

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/562)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في قبرص

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2019/562)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/562، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/562، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أود أن أبلغ المجلس بأن رئاسة المجلس قد اجتمعت بممثلي الطرفين، اللذين أكدا أنهما يتمسكان بموقفيهما المعروفين جيدا إزاء البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وعلى أساس تلك الاجتماعات، وبموافقة أعضاء المجلس، خَلُصت الرئاسة إلى أن بإمكان المجلس أن يشرع في البت في مشروع القرار المعروض عليه.

ما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري تصويت من خلال برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد هنتر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المملكة المتحدة على جهودها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩)، وكذلك في إصدار قرار أكثر إيجازاً، تماشيا مع اتفاق مجلس الأمن على تقليص النصوص في القرارات.

تعتقد الولايات المتحدة أن هذه الولاية الجديدة تبعث برسالة هامة من مجلس الأمن إلى الجانبين والأطراف المعنية مفادها أنه يجب على قادة المجتمعات المحلية أن يعملوا بحس من الإلحاح لاستئناف المفاوضات الكاملة التي تحقق آمال الشعب القبرصي في إعادة توحيد قبرص في اتحاد ذي منطقتين وطائفتين، مع المساواة السياسية، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أيضا أن الولاية توضح أنه يجب على بعثات حفظ السلام أن تدعم الحلول السياسية ولا يمكن أن تحل محل أي عمل من أعمال العملية السياسية.

إن الولايات المتحدة تشعر بخيبة الأمل إزاء عدم إحراز تقدم في السنتين اللتين انقضيتا منذ انعقاد المؤتمر المعني بقبرص، ولكننا نعتقد أنه لا يزال من الممكن التوصل إلى تسوية للحالة. ويجب على قادة المجتمعات المحلية أن يظهروا الشجاعة والإرادة السياسية لترجمة كلمات الاستعداد التي أعربوا عنها إلى أفعال ملموسة، والانخراط في عملية تيسرها الأمم المتحدة. نحن نعلم أن التسوية النهائية ستتطلب أكثر من مجرد اتفاق بين زعيمي

الطائفتين. ولا ينطوي الاتصال المباشر بين الجانبين على مسائل الاعتراف، بل ينبغي تشجيعه لكونه وسيلة لإعادة بناء الثقة وتحسين المناخ العام لإعداد المجتمعات المحلية من أجل التوصل إلى تسوية في المستقبل.

تحقيقا لهذه الغاية، نتطلع أيضا إلى إحراز تقدم جديد في دعم مشاركة المرأة في جهود التسوية. في الإعلان المشترك لعام ٢٠١٤، وصف قادة المجتمعات المحلية الوضع الراهن بأنه غير مقبول. ونحن نتفق معهم في ذلك، ونعتقد أن هذا صحيح اليوم. والقرار تعبير إجماعي عن تأييد المجلس للقادة لتحمل المخاطر السياسية اللازمة للمشاركة بصورة مجدية وبحس من الإلحاح.

نأمل أن يحفز التقدم السياسي الذي سيعيد توحيد قبرص وتحقيق سلام مستدام لجميع القبارصة. ونتطلع أيضا إلى التقرير المقبل للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بما في ذلك توصياته بشأن كيفية زيادة تشجيع الجانبين وجميع الأطراف المعنية على احترام السلطة المنوطة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وترسيم المنطقة العازلة في محاولة لنزع فتيل التوترات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يؤيد الاتحاد الروسي اتخاذ القرار ٢٤٨٣ (٢٠١٩) بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في شكل لا ينطوي على أي تغيير. ونحن مقتنعون بأن البعثة تؤدي دورا رئيسيا في تعزيز الاستقرار، وهو شرط مسبق للحوار المباشر بين الطائفتين القبرصيتين.

لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق، في أعقاب المؤتمر المعني بقبرص، الذي عقد في كران – ونتانا، بسويسرا، حيث كانت هناك وقفة مستمرة للتفكير، ذكرها الأمين العام في أحد تقاريره. ومهما يكن من أمر، لا ينبغي استخدام بعثة الأمم المتحدة كأداة لممارسة الضغط السياسي على القبارصة؛ إذ أن الغرض منها ضمان الأمن ورصد الامتثال للمنطقة العازلة.

فيما يتعلق بالتسوية السياسية، كما هو معروف، إن الطوائف القبرصية نفسها هي وحدها التي تستطيع، من خلال الحوار المباشر، التوصل إلى اتفاق بشأن دولة موحدة، في اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين. وبالنظر إلى حساسية المسألة، فإن التدخل الخارجي، وفرض أي مفاهيم أو ضغط ووضع خطوط زمنية مصطنعة أمر غير مقبول على الإطلاق. ولا يساعد هذا النهج، بأي سبيل كان، في البحث المضني عن الحلول التوفيقية.

ونرى أن تعزيز دور مجلس الأمن فيما يتعلق بالمساعدة الدولية لهذه العملية هو أمر تأخر كثيرا. وكما هو معروف جيدا، فإن أحد أهم جوانب التسوية هو توفير ضمانات أمنية فعالة للطائفتين. ومن الواضح أن النظام الحالي للضمانات، بمشاركة ثلاثة من الدول الأجنبية، لا يساعد بموضوعية القبارصة على التوصل إلى تسوية مستقلة لأنفسهم. وسأكون صريحا – إن النظام القبرصي القائم للضمانات الأمنية الخارجية عفا عليه الزمن إلى حد كبير. وأنجع السبل لضمان الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية لقبرص موحدة هو ضمانات من مجلس الأمن. وفي نهاية المطاف، سيتعين على المجلس أن يوافق على الاتفاق النهائي الذي يتوصل إليه الطرفان.

وفي الختام، أحث الجهات التي قد تميل إلى جرّ قبرص إلى ألاعيب جغرافية سياسية في محاولة لإبعاد الجهات الفاعلة التقليدية عن منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى الامتناع عن القيام بذلك. إن ذلك الأسلوب محفوفٌ بخطر حدوث تصعيدٍ خطير للتوترات في تلك المنطقة الحساسة للغاية، ومن المؤكد أنه لن يفعل شيئا لتعزيز تسوية قبرصية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥